

# كِتَابُ الْطَّهَارَةِ

لِإِمامِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّوَاحَابِ

صححه و قاله على أصله المخطوط والمحفوظ بالمكتبة السعودية تحت رقم ٨٦/٥٢٠

الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَطْرَمِ

و

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّزَاقِ الدَّوِيشِ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله والصلوة والسلام على رسول الله وبعد :

فهذا كتاب الطهارة للإمام الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله استندنا في نسبته إليه إلى فهرس المكتبة السعودية المدون فيها باسمه تحت رقم ٨٦/٥٢٠ ، حيث لم يرد في صلب المخطوطة ما يشير إلى ذلك إلا عبارة نعتقد أن فيها شيئاً من التحريف ، حيث قال في نهاية المخطوطة . ولهذا سئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب . ولعل صحة العبارة : وعن هذا سئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب ثم أن أسلوب المخطوطة يتطابق تماماً مع أساليب كتاباته وتصانيفه ورسائله رحمه الله تعالى وخاصة كثرة الإشارة إلى إختارات شيخ الإسلام .

وقد قمنا بتصحيح صورة المخطوطة المذكورة ومقابلتها على أصلها ، ومحاولة بيان وإيضاح بعض عباراتها ، وتصحيح خطأها الإملائية .

والإشارة إلى أرقام وأجزاء المراجع التي أشار إليها أحياناً .

وببيان مكان الحديث من الكتب التي عزا إليها الأحاديث التي استدل بها . مع محاولة تكميل الحديث أو بيان موضوعه في حالة الإشارة إليه دون نقل منه للفظه .

رحم الله الإمام المجدد وأجزل له الأجر والثوابة . وجزى من سعى  
إلى إحياء مصنفاته . خير الجزاء . وأشاركنا معهم في الأجر والثواب إنه  
سميع محبب .

وصل الله على محمد وآلـه وصحبه .

صالح بن عبد الرحمن الأطرم  
محمد بن عبد الرزاق الموش

## كتاب الطهارة

الطهارة تارة تكون من الأعيان النجسة ، وتارة من الأعمال الخبيثة ،  
وتارة من الأعمال المائنة (١) .

فمن الأول قوله تعالى : « وثيابك فظهر » (٢) على أحد الأقوال .

ومن الثاني قوله تعالى : « ي يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت  
ويظهركم طهيرآ (٣) » .

ومن الثالث قوله تعالى : « وإن كنتم جنباً فاطهروا » (٤) .

وهي في الإصطلاح : ارتفاع الحدث ، وما في معناه ، وزوال الخبر »

بأبْلَحْ كَاهِلْ مُلْمِنْ لَا

[

خلق الماء ظهورآ (٥)

ولا تحصل الطهارة بمائع غيره . فإن تغير بغير مازج ، أو بما يشق صون  
الماء عنه من ثابت فيه أو ورق شجر ، أو بمجاورة ميتة لم يكره . قال في  
المبدع (٦) بغير خلاف نعلمه .

(١) أي المائنة من الصلاة ، وتلاوة القرآن ، والطواف ، وهذا ما يسميه الفقهاء بالحدث  
الأكبر كالجنابة والحيض والنفاس ، فالطهارة منها تكون بالاغتسال »

(٢) سورة المدثر آية : ٤ .

(٣) سورة الأحزاب آية : ٣٣ .

(٤) سورة المائدah آية : ٦ .

(٥) هذا السطر متآكل من المخطوطه تماماً ولم نستطع استظهاره منها .

(٦) المبدع مجلد ١ : ٣٧ طبعة المكتب الإسلامي .

وإن طبخ في الماء ما ليس بظهور سلب ظهوريته إجماعاً.

قال الشيخ تقي الدين<sup>(١)</sup> : وتجوز الطهارة بكل ما يسمى ماء ، وبما خلت به إمروأة ، وهو مذهب الأئمة الثلاثة . وبمختلط بظاهر وهو مذهب أبي حنيفة . وبمستعمل في رفع حديث . وهو روایة عن أحمد اختارها ابن عقيل ، وطوالف من العلماء<sup>(٢)</sup> .

وإذا شك في نجاسة الماء ، أو غيره ، أو شك في طهارته بنى على اليقين ؛ لأنّه هو الأصل .

قال الشيخ تقي الدين : ويكره الغسل - لا الوضوء - بماء زرم<sup>(٣)</sup> .

ولا ينجس الماء إلا بتغيره<sup>(٤)</sup> وهو روایة عن أحمد ومذهب مالك واختاره الشيخ تقي الدين وابن القيم ، ولو كان تغيره في محل التطهير وإن لم يتغير وهو يسير<sup>(٥)</sup> فهل ينجس ؟ على روایتين الثانية<sup>(٦)</sup> لا ينجس اختياره الشيخ تقي الدين ، فإن أضيف إلى الماء النجس ظهور كثير أو زال تغيره بنفسه ، أو نزح منه فبقي بعده غير متغير ظهر ؛ لزوال عين النجاسة .  
ونوّ كان نمائعاً - غير الماء - كثيراً فزال تغيره بنفسه فقد توقف الشيخ تقي الدين في طهارته .

(١) المراد به ابن تيمية رحمه الله .

(٢) الاختيارات الفقهية : ٣ .

(٣) الاختيارات الفقهية ٤ .

(٤) يعني « تغيره بنجاسة » .

(٥) ضابط اليسر : ما كان دون القلتين .

(٦) أما الروایة الأولى : فإنه ينجس مطلقاً .

والماءات كلها حكمها حكم الماء<sup>(١)</sup> قلت أو كثرت ، وهو روایة عن أحمد . ومذهب الزهري والبخاري . وحکی روایة عن مالک . وذكر الشيخ تقى الدين في شرح العمدة : أن نجاسة الماء ليست عينية ؟ لأنه يظهر غيره فنفسه أولى .

ويغنى عن يسیر التجاّسة<sup>(٢)</sup> في غير الماءات<sup>(٣)</sup> ؛ لأن الصحابة صلوا مع اليم ، ولم يعرف لهم مخالف » .

### فصل

وإن حفي موضع التجاّسة من التوب غسل ما يتيقن به إزالتها . وإن اشتبهت ثياب طاهرة بتجesse يعلم عددها ، أولاً<sup>(٤)</sup> . صل في واحد منها بالتحري ، إختاره الشيخ تقى الدين .

وإذا شك في التجاّسة هل أصابت الثوب أو البدن فمن العلماء من يأمر بنضحه ، ويجعل حكم المشكوك فيه النضح ، كما هو مذهب مالك .

ومنهم من لا يوجبه<sup>(٥)</sup> ، فإذا احتاط ونضح كان حسناً<sup>(٦)</sup> كف عن أنس في نضح الحصير ، ونضح عمر ثوبه ونحو ذلك .

ويجزي في بول الغلام الذي لم يأكل الطعام النضح ؛ لحديث أم قيس :

(١) يذكرها تنجس بالتنير بتجasse مطلقاً ، وإن لم تغير فلا تنجس كثراً ، أما قليلاً فهل روایتين . وبطهارتها إذا تغيرت بنفسها .

(٢) غير البول والثانط غير ما تبقى من الأثر بعد الاستجمار ؛ لأن نجاستها مطلقة ....

(٣) كالثوب والبدن والبقمة .

(٤) أي لا يعلم عددها . والقول الآخر : أنه إذا علم عدد النجس صل بعدها وزاد مسلاة .

(٥) لأن الأصل عدم التجاّسة .

(٦) للبعد عن التجاّسة على الوجه الأكمل ، والاحتياط مسلك الحنابلة في العبادات ....

أنت بابن لها صغير لم يأكل الطعام إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأجلسه في حجره فبالي على ثوبه فدعاه ماء ففضحه ولم يغسله متفق عليه<sup>(١)</sup>.  
ومني الآدمي ظاهر ؛ لحديث عائشة : كانت تفرك النبي من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم متفق عليه<sup>(٢)</sup>.  
وبيول ما يؤكل لحمه ظاهر ، لحديث العرنين المتفق عليه<sup>(٣)</sup> ... فإن قيل<sup>(٤)</sup> : إن ذلك لأجل التداوي : قلنا لا يصح ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم قال : إن الله لم يجعل شفاء أمني فيما حرم عليهم .  
ونص الإمام أحمد رحمة الله أنه إذا سقط عليه ماء من مizarب ونحوه ولا أمارة على التجasse لم يلزمه السؤال عنه<sup>(٥)</sup> بل يكره<sup>(٦)</sup>.

### باب الإنبيفة

لا يجوز استعمال آنية الذهب والفضة في طهارة ولا غيرها ؛ لحديث حذيفة المتفق عليه<sup>(٧)</sup> .  
وتصح الطهارة منها<sup>(٨)</sup> .

(١) فتح الباري ج ١ / ٣٢٦ رقم الحديث ٢٢٣ . وفي شرح سلم ج ٢ / ١٩٤ .

(٢) شرح سلم ١٩٦/٣ .

(٣) وفيه : أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرهم أن يشربوا من أبوال وأبيان إبل الصدقة فتح الباري ج ١ / ٣٢٥ .

(٤) وهذا يرد من قال بتجasse ما يؤكل لحمه .

(٥) بناء على أن الأصل طهارة الماء .

(٦) أي السؤال وذلك لما فيه من التكلف ...

(٧) وفيه : وكان حذيفة بالمدائن واستقضى فأناه دهقان بفتح فضة فرماه ... إلى أن قال : وإن النبي صلى الله عليه وسلم نهانا عن الحرير والديباج ، والشرب في آنية الذهب والفضة ، فتح الباري ج ١٠ / ٩٤ .

(٨) لعدم تعلق التحرم بالشرط وهو الماء .

وقال في الاختيارات : ويحرم المخادهها<sup>(١)</sup>.

وحكم المضبب بهما حكمهما ؛ لأنه إذا استعمله فقد استعملهما.

إلا أن تكون الضبة بسيرة من الفضة لتشعب القداح ، إذا لم يباشرها بالإستعمال ؛ لما روى أن قدح النبي صلى الله عليه وسلم إنكسر فاتخذ مكان الشعب سلسلة من فضة» رواه البخاري<sup>(٢)</sup> . واختار الشيخ تقي الدين الإباحة إذا كانت أقل مما هي فيه<sup>(٣)</sup> ...

ويجوز اتخاذ الآنية الطاهرة واستعمالها ، ولو كانت ثمينة : كالياقوت ، والعقيق ، والتحاس ، والحديد ، والخلود ، ونحوها .

ولا يجوز تزيين السقوف بالذهب والفضة ، ولا يجوز لطخ الجام والسرج بالفضة .

وعنه<sup>(٤)</sup> ما يدل على الإباحة ، وهو مذهب أبي حنيفة ، وقال الشيخ تقي الدين في الاختيارات :

وبباح الاتكحال بعيل الذهب ، والفضة ، لأنها حاجة ، وبباحان لها ، قاله أبو المعالي .

ويجوز استعمال أواني أهل الكتاب ، وثابتهم ما لم تعلم بمحاسنه .

وهم على قسمين :

من لا يستحل الميتة كاليهود فأوانיהם ظاهرة .

والثاني : من يستحل الميتات كعبدة الأولان ، والمجوس .

(١) الاختيارات : ٦ .

(٢) فتح الباري ج ٩٩ / ١٠ .

(٣) انظر الاختيارات : ٦ .

(٤) عن أحمد رحمة الله .

لما لم يستعملوه من آناتهم فهو ظاهر ، وما استعملوه فهو نجس ؛  
ل الحديث أبي ثعلبة ، وهو متفق عليه<sup>(١)</sup> .  
وما شك في استعماله فهو ظاهر<sup>(٢)</sup> .

وكل جلد ميتة دين ، أو لم يدبح فهو نجس .

وقال الشيخ تقى الدين : آخر الروايتين عن أحمد أن الدباغ مطهر ؛  
ل الحديث ابن عباس : أنه صلى الله عليه وسلم مر بشاة ميتة فقال : هلاً  
انفعتم بجلدها ، قالوا : إنها ميتة ، قال : إنما حرم أكلها<sup>(٣)</sup> وفي لفظ :  
ألا خلعوا إهابها فادبغوه فانفعوا به ، رواه مسلم .

وهل يختص ذلك بكل ما كول ، أو ما كان ظاهراً في حال الحياة على  
روايتين ...

وصوف الميتة ، وشعرها ، وريشها ، وبيضها ظاهر ؛ لأنه لا روح  
فيه ، ولا يحله الموت<sup>(٤)</sup> واختار الشيخ تقى الدين : طهارة قرنها ، وعظمها ،  
وظفرها ، وما هو من جنسه كالخافر ونحوه ، وقال : قاله غير واحد من  
العلماء .

وكل ميتة نجسة ؛ لقوله تعالى : « حرمت عليكم الميتة » إلا الآدمي ؛  
ل الحديث أبي هريرة ، متفق عليه .

وحيوان الماء الذي لا يعيش إلا فيه ظاهر إذا مات فيه حلث ميته .

---

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري الجزء ٧٥/٧ في باب النبات والنبات .

(٢) لأن الأصل الطهارة ...

(٣) التوسي على مسلم ٤٥١ .

(٤) لأنه حلال قبل الموت بخلاف غيره من الأعضاء والتي لا تحل إلا بالموت ، فهو  
قطعت قبل الموت حرمت كاليد والرجل ونحوها ....

لقوله عليه الصلاة والسلام في البحر : « هو الظهور ما زه الخلل ميته ». وما لا نفس له سائلة إذا مات فهو ظاهر إذا لم يكن متولد من نجاسة . وتباح الصلاة في ثياب الصبيان ، والمربيات ، وثوب المرأة الذي تغيبض فيه ؟ لصلاته صلى الله عليه وسلم وهو حامل أمامه بنت ابنته . قاله في الشرح (١) .

### يَابْنِ الْأَسْتَبْرِ بِحَاجَةٍ

وهو إزالة خارج من سبيل بقاء ، أو إزالة حكمه بحجر ونحوه . يستحب لمن أراد دخول الخلاء أن يقول : بسم الله ؛ حديث علي (٢) رواه ابن ماجه . ويقول : أعوذ بالله من الخبث والخباث ؛ حديث أنس ، متفق عليه (٣) .

ويستحب أن يقول عند خروجه : غفرانك ؛ حديث أنس ، رواه الترمذى (٤) .

ويسن أن يقول : الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني ؛ حديث أنس ، رواه (٥) ابن ماجه .

ويقدم رجله اليسرى في الدخول ، واليعني في الخروج عكس مسجد ونعل .

(١) هذا ما لم تصب به نجاسة من بول أو دم .

(٢) نيل الأوطار ج ٨٥ / ١ . ونصه ستر ما بين الجن وعوراتبني آدم إذا دخل الكنيف أن يقول : بسم الله .

(٣) الترمذى على مسلم ٧٠ / ٤ .

(٤) نيل الأوطار : ج ١ / ٨٦ .

(٥) نيل الأوطار ج ١ / ٨٦ .

ولا يدخله بشيء فيه اسم الله ، لأنَّه صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا دخل  
الخلاء وضع خاتمه ، رواه أبو داود<sup>(١)</sup> ، وقال حديث منكر .

فإن احتاج إلى ذلك دخل ، ويستره ؛ لأنَّه حالة ضرورة .

ويعتمد في جلوسه على رجله اليسرى ؛ لأنَّه أسهَل للخارج ؛ حديث  
قيس بن مالك ، أخرجه الطبراني<sup>(٢)</sup> .

وإن كان في الفضاء أبعد واستتر ؛ حديث المغيرة ، رواه أبو داود<sup>(٣)</sup> .  
ويرتاد لبوله موضعًا رخوًأ ، ولا يبول في شق ، ولا سرب ؛ حديث  
عبد الله بن سرجس رواه أبو داود<sup>(٤)</sup> .

ولا يبول في طريق نافع ، ولا تحت شجرة مشمرة ؛ لأنَّه يؤذى الناس  
بذلك ؛ وقال صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : اتقوا اللاعنين » رواه مسلم<sup>(٥)</sup> .

ولا يستقبل القبلة في الفضاء ؛ حديث أبي أيوب متفق عليه<sup>(٦)</sup> .  
وفي استدبارها في الفضاء ، واستقبالها في البنيان روایتان .

قال الشيخ تقي الدين : يحرم استقبال القبلة ، واستدبارها عند التخل  
مطلقاً سواء الفضاء والبنيان<sup>(٧)</sup> . وهو روایة إختارها أبو بكر العزيز .

(١) نيل الأوطار : ج ١ / ٨٦ .

(٢) هذا الحديث ضعفه النووي . ورواهيه سراقة بن مالك .

(٣) مختصر شرح وتهذيب سنن أبي داود ج ١ / ١٤ .

(٤) نيل الأوطار ج ١ / ٩٨ .

(٥) النووي على مسلم ج ٣ / ١٦١ .

(٦) النووي على مسلم ج ٢ / ١٥٢ ، ١٥٣ .

(٧) الاختيارات : ٨ .

ولا يكتفي إنحرافه عن الجهة . قال في الاختبارات : قلت وهو ظاهر  
كلام جده (١) .

ولا يمس ذكره يمينه ، ولا يستجمر بها ؛ الحديث أبي قتادة . متفق  
عليه (٢) .

قال الشيخ تقى الدين : يكره ، السلت ، والنتر ، ولم يصح الحديث  
في الأمر به (٣) .

والتمشى ، والتحنخ عقب البول بدعة (٤) .

### فصل

ثم يستجمر وترأ ؛ لقوله عليه الصلاة والسلام : من استجمر فليتوتر ،  
من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج . رواه أبو داود (٥) .

وأثر الاستجامار بخس يعفى عن يسيره ...

وعنه أنه ظاهر (٦) ، إختاره الشيخ تقى الدين .

ثم يستججي الحديث عائشة (٧) ، قال الترمذى حديث صحيح . فإن

(١) الاختبارات : ٨ .

(٢) التروى على مسلم ج ٣ / ١٥٩ .

(٣) يشير إلى ما يستدل به بعض الفقهاء على النتر وهو ما ورد أنه قال : إذا بال أحدكم فالنتر ، ولم يصح كذا وأشار .

(٤) يشير الشيخ إلى ما ذهب إليه البعض من المبالغة المؤدية إلى المحت والمشقة والوسوة  
بحجة الاحتياط من البول . . .

(٥) نيل الأوطار : ج ١ / ١٠٩ .

(٦) الإنصاف ج ١ / ١٠٩ .

(٧) المراد به حديث عائشة الذي فيه : من أزو اجكن أن يستطيعوا بالماء .... الحديث /  
الترمذى ١ / ٣٠ .

اقصر على الاستجمار أجزاءه إذا نفى وكم العدد (١) ؛ حديث عائشة ،  
رواه أبو داود (٢) .

ولا يجزي أقل من ثلاثة مسحات : إما بحجر ذي شعب ، أو ثلاثة  
أحجار ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا يستجبي أحدكم بدون  
ثلاثة أحجار ، رواه مسلم (٣) ...

ويجوز الاستجمار بكل ظاهر متقي ، لا الروث ، والعظم ؛ حديث  
ابن مسعود . رواه مسلم .

قال في الاختيارات : ويجزي بعظام ، وروث (٤) . قلت : وما نهى عنه  
في ظاهر كلامه لحصول المقصود ، وأنه لم ينق ، بل لإفساده ، فإذا قيل :  
يزول بطعامنا مع التحرير فهذا أولى (٥) .

قال في الشرح : والاستجمار بالخشب والترق وما في معناهما مما يتنى  
جائز في قول الأكثر (٦) .

وعنه : لا يجزي إلا الأحجار . وهو مذهب داود .

ويجب الاستجاء بناء ، أو الاستجمار ، بحجر أو نحوه لكل خارج  
إلا الريح .

---

(١) أي ثلاثة .

(٢) أبو داود ج ١ / ٢٨ .

(٣) الترمذى على مسلم ١٥٢/٣ .

(٤) ما أشار إليه من الأجزاء بالعظم والروث مما غير النجسين ...

(٥) الاختيارات : ٩ .

(٦) المنهى والشرح : مجلد ١ / ٩٤ ...

ولا يصح قبله وضوء ولا تيمم ؛ لحديث المقداد المتفق عليه : يغسل ذكره ثم يتوضأ (١) .

ولو كانت النجاسة على غير السبيلين ، أو عليهما غير خارجة منهما :  
صح الوضوء والتيمم قبل زوالها ...

## بَابُ السِّقَالِ وَسِنَنِ الْوُضُوءِ

السوال بعده لين منفي للضم ، لا يختلف مسنون كل وقت حديث :  
السوال مطهرة للضم ، مرضاة للرب رواه الشافعي وأحمد وغيرهما (٢) .

ويحسن السوال في جميع الأوقات ؛ لحديث عائشة ، رواه مسلم (٣) .

ويتأكد إستحبابه في ثلاثة مواضع : عند تغير رائحة الفم . وعند النوم  
ل الحديث حذيفة متفق عليه .

وعند إرادة الصلاة ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : لو لا أن أشق على  
أمتي لأمرتهم بالسؤال عند كل صلاة ، متفق عليه .

ويستحب في سائر الأوقات ، ولو لصائم بعد الزوال ، قال في  
الاختيارات : وهو رواية عن أحمد (٤) . وقاله مالك وغيره .

(١) الترمي على مسلم : ٢ / ٣ . ٢١٢ .

(٢) نيل الأوطار / شرح مستقى الأخبار جزء ١ / ١٢٥ .

(٣) لعله يريد حديث عائشة الذي نصه في مسلم : « عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا دخل بيته بدأ بالسؤال » إذ لم يرد في مسلم ما يفيده المعمول بل فقط النوري على مسلم ٣ / ٣ . ١٤٤ .

(٤) الاختيارات : ١٠ .

**والأفضل بيده اليسرى .**

قال الشيخ تقى الدين : وما علمت إماماً خالفاً في ذلك ، والسواء ما علمت أحداً كرهه في المسجد ، والآثار تدل عليه(١) .

ويستاك عرضاً مبتدئاً بجانب فمه الأيمن . ويدهن غباً ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم نهى عن الرجل إلا غباً ، رواه النسائي والترمذى(٢) .

قال الشيخ تقى الدين : ويفعل الأصلح في كل بلد بما يناسبه من الدهن والفسيل(٣) .

ويكتحل في كل عين وترأً ثلاثة قبل أن ينام ؛ لفعله صلى الله عليه وسلم رواه أحمد(٤) .

ونجحب التسمية في الوضوء مع الذكر ؛ لحديث أبي هريرة رواه أحمد(٥) وتسقط مع السهو . وكذا مع غسل وتميم .

ونجحب الختان إذا وجبت الطهارة ، والصلاحة ، وينبغي إذا داهن البالغ ، أن يختن كما كانت العرب تفعل لأنها يبلغ إلا وهو مختون ، قاله في الاختيارات (٦) .

---

(١) الاختيارات : ١٠ .

(٢) نيل الأوطار على المتلقى ج ١ / ١٥٢ .

(٣) الاختيارات : ١٠ .

(٤) نيل الأوطار ج ١ / ١٥٦ .

(٥) يريد حديث أبي هريرة الذي نصه : « لا صلاة لمن لا وضوء له ، ولا وضوء لمن لا يذكر اسم الله عليه » ، نيل الأوطار ج ١ / ١٦٥ .

(٦) الاختيارات : ١٠ .

ويكره القزع ، وهو : حلق بعض الرأس وترك بعض . وكذا حلق القفا لغير حجامة . ونحوها .

ويسن إبقاء شعر الرأس ، قال أحمد : هو سنة ، لو نقوى عليه لاتخذه لكن له كلفة ومؤنة .

ويغفي لحيته ، ويحرم حلقتها ، قاله الشيخ تقى الدين<sup>(١)</sup> .

ويكره ترك شعره في المسجد ، وإن لم يكن نجساً . ويقلم أظفاره ، ويحف شاربه ، ويتنف إبطيه ، ويخلق عانته .

### فصل

وسنن الوضوء : السواك ، وغسل الكفين ثلاثة ، و يجب من نوم ليل ؛  
ل الحديث إذا قام أحدكم من نومه فاليغسل يديه ثلاثة قبل أن يدخلهما في الإناء  
فإنه لا يدرى أين باتت يداه ، رواه<sup>(٢)</sup> مسلم وغيره ، قال المجد : وقد  
حمله بعض أهل العلم على الاستحباب . وبيدأ بضمضة ثم الاستنشاق ،  
والبالغة فيما ، وتخليل اللحمة الكثيفة ، والأصابع والتباين ، والغسلة  
الثانية ، والثالثة ، ويجوز الإقتصار على الغسلة الواحدة ؛ لأنه صلى الله عليه  
 وسلم توضأ مرة مرة ، ومرتين مرتين ، وثلاثة ثلاثة<sup>(٣)</sup> .

وفي بعض أعضاء الوضوء مرة ، وببعضها مرتين ، قاله في المدي .

ولا يسن مسح العنق ولا الكلام على الوضوء .

---

(١) الاختيارات : ١٠ .

(٢) الترمذ على مسلم ج ٣ / ١٧٨ .

(٣) نيل الأوطار ج ١ ١٥٧ .

## باب فرض الوضوء وصفيحة

الفرض شرعاً : ما أليب فاعله ، وعوقب تاركه .  
والوضوء : استعمال ماء ظاهر في الأعضاء الأربع . وكان فرضه مع  
فرض الصلاة رواه ابن ماجه<sup>(١)</sup> . ذكره في المبدع<sup>(٢)</sup> .

قال الشيخ تقى الدين : لم يرد الوضوء بمعنى غسل اليد والفم إلا في  
لغة اليهود<sup>(٣)</sup> .

وهو من خصائص هذه الأمة كما جاءت به الأحاديث الصحيحة ،  
وليس عند أحد من أهل الكتاب خبر أن واحداً من الأنبياء أنه كان يتوضأ  
وضوء المسلمين بخلاف الاغتسال من الجنابة فإنه كان مشروعاً عندهم ،  
ولم يكن لهم تيمم إذا علموا الماء .

### فصل

وفروض الوضوء ستة : أحدها : غسل الوجه والفم ، والأنف منه<sup>(٤)</sup> ،  
فالضمضة والإستنشاق واجبان في الطهارة<sup>(٥)</sup> ؛ لأن غسل الوجه فيما  
واجب بغير خلاف ، وهو منه ظاهراً بدليل أحكام خمسة :  
١ - إفطار الصائم بتعذر وصول النبي إليهما .  
٢ - ولا يفطر بوصول الطعام إليهما .

(١) زاد المزاد ج ١ / ٩٩ .

(٢) المبدع ج ١ / ١١٢ .

(٣) الاختيارات : ١٠ .

(٤) يريد المفسحة والاستنشاق .

(٥) يعني الطهارة عن الحدث الأكبر والحدث الأصغر .

٣ - لا يحمد بوضع الحمر فيهما .

٤ - ولا ينشر الرضاع وصول اللبن إليهما .

٥ - ويجب غسلهما من النجاسة .

وهذه أحكام الظاهر . ولو كانا باطنين إنعكست هذه الأحكام .

وعنه : أنهموا واجبان في الأكبر دون الأصغر (١) .

وقال مالك والشافعي : مسنونان فيهما .

الثاني : غسل اليدين مع المرافقين .

والثالث : مسح الرأس ، والأذنان منه ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم :  
الأذنان من الرأس رواه ابن ماجه (٢) ...

الرابع : غسل الرجلين إلى الكعبين ؛ لقوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا  
إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم ، وأيديكم إلى المرافق ، وامسحوا  
بأرجلكم وأرجلكم إلى الكعبين (٣) » الآية .

الخامس : الترتيب على ما ذكر الله ؛ لأنّه أدخل المسوح بين مغسولين ،  
ولا نعلم لهذا فائدة غير الترتيب .

السادس : الموالاة ، وهي أن لا يؤخر غسل عضو حتى ينشف الذي  
قبله ؛ لأنّه صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يصلّي ، وفي قدمه ملة لم يصبها  
الماء فأمره أن يبعد الوضوء ، رواه أحمد وغيره (٤) .

(١) الإنفاق ١٥٢ / ١ .

(٢) نيل الأوطار ج ١ ١٧٧ / ١ .

(٣) المائدة : آية ٦ .

(٤) أبو داود ج ١ ١٢٨ / ١ .

والنية شرط لطهارة الأحداث كلها ؛ حديث عمر التفق عليه<sup>(١)</sup> .

فينوي رفع الحدث ، أو يقصد الطهارة لما لا يباح إلا بها . قال الشيخ تقى الدين : وتجب النية لطهارة الحدث لا الخيت ، وهو مذهب جمهور العلماء<sup>(٢)</sup> ولا يجب نطقه بها سراً باتفاق الأئمة الأربعه واتفاق الأئمة الأربعه على أنه لا يشرع الجهر بها ، ولا تكرارها ، وينبغي تأديب من اعتقده ، وكذا في بقية العبادات لا يستحب النطق بها<sup>(٣)</sup> ، والجهر بالفظها منهى عنه عند الشافعى ، وسائر أئمة المسلمين ، ويعزل عن الإمامة إن لم يتبع ، انتهى<sup>(٤)</sup> .

والوضوء مرة مرة ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ مرة مرة ؛  
 الحديث رواه ابن ماجه<sup>(٥)</sup> .

## فصل

وصفة الوضوء أن ينوي ، ويسمى ، ويغسل كفيه ثلاثاً ، ثم يتمضمضه ويستنشق ثلاثاً ، ثم يغسل وجهه ثلاثاً ، وحده من منابت شعر الرأس إلى ما انحدر من اللحىن والنفق طولاً ، ومن الأذن إلى الأذن عرضاً ، وما فيه من شعر خفيف . ثم يغسل يديه إلى المرفقين ثلاثاً ، ويدخلهما<sup>(٦)</sup> في الغسل .

(١) يزيد حديث : إنما الأعمال بالنيات .... الحديث أنظر نيل الأوطار ج ١٤٧/١

(٢) الاختيارات : ١١ .

(٣) إلا عند الإحرام وذبح المقرب بها كالأنضجية والمقيقة والهدى .

(٤) الاختيارات : ١١ .

(٥) نيل الأوطار ج ١ / ١٨٩ .

(٦) أي المرفقين .

ثم يمسح رأسه كله ، لحديث عبد الله بن زيد (١) . عنه بجزيء مسح بعضه ؛  
ل الحديث المغيرة (٢) .

قال في الاختيارات : ويجوز مسح بعض الرأس لعذر ، قاله القاضي  
في التعليق (٣) ولا يسن تكرار مسح جميعه ، وهو ظاهر مذهب الإمام  
مالك (٤) وأحمد (٥) وأبي حنيفة (٦) .

ثم يغسل رجليه – إلى الكعبين – ويدخلهما في الفسل . ثم يرفع نظره  
إلى السماء ويقول ما ورد في الهدى .

وكل حديث في أذكار الوضوء التي تقال عليه فكذب غير التسمية  
في أوله ، وقول : أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ،  
وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، اللهم اجعلني من التوابين » إلى آخر  
الحديث (٧) .

ولو كان تحت أظفاره ومسخ معن وصول الماء إلى ما تحته لم تصح  
طهارة ، وقيل تصح ، وهي الصحيح . واختياره (٨) . وألحق به كل يسير  
منع حيث كان من البدن كدم وعجين . انتهى (٩) .

(١) نيل الأوطار ج ١ / ١٧١ .

(٢) نيل الأوطار ج ١ / ١٨٤ .

(٣) الاختيارات : ١١ .

(٤) شرح منع الجليل مختصر خليل ج ٤٧/١ .

(٥) الإنصاف ج ١ / ١٦٢ .

(٦) بدائع الصنائع ج ١ / ٢٢ .

(٧) تكملة : واجعلني من المتطهرين ، انظر شرح التوسي على صحيح مسلم و ١٢١/٣ .

(٨) أبي شيخ الإسلام ابن تيمية إلا أنه نص هل اليسر في الاختيارات : ١٢ .

(٩) من الاختيارات : ١٢ .

ويكره الزيادة على الثالث ؛ حديث عمرو بن شعيب ، رواه أبوداود  
والنسائي<sup>(١)</sup> .

ويكره الإسراف في الماء ؛ حديث سعيد رواه ابن ماجه .  
وتباح معاونته ، وبيان تنشيف أعضائه من ماء الوضوء ، وقال في  
المدي : ولم يكن يعتاد تنشيف أعضائه في الوضوء<sup>(٢)</sup> .

## باب المسح على الخفين

يجوز المسح على الخفين من غير خلاف ؛ حديث جرير متفق عليه<sup>(٣)</sup> .  
قال في الاختيارات : وهل المسح أفضل أم غسل الرجلين أفضل أم هما  
سواء ؟ قال الشيخ تقى الدين : وفصل الخطاب أن الأفضل في حق كل  
واحد ما هو الموافق حال قيده .

فالأفضل لمن قدماه مكشوفان غسلهما وبالعكس . ويجوز المسح على  
الجوارب ، والجراميق ؛ حديث المغيرة : مسح على الجوربين والتعلين :  
رواه الترمذى<sup>(٤)</sup> .

قال أحمد : يذكر المسح على الجوربين عن سبعة أو ثمانية من أصحاب  
النبي صلى الله عليه وسلم .

ويشرط في الجورب أن يكون صفيقاً يستر القدم ، وأن يثبت في  
القدمين بنفسه من غير شد .

(١) نيل الأوطار ج ١ / ١٩٠ .

(٢) المدي النبوى لابن القيم : ١ / ١٠١ .

(٣) نيل الأوطار ج ١ / ١٩٥ .

(٤) نيل الأوطار ج ١ / ١٩٩ .

والجحورب ما يلبسه في الرجل على هيئة الخف من غير الجلد .

ويشترط في الجرموق أن يجاوز الكعبين . قال الشيخ تقى الدين : ويجوز المسح على اللقائف في أحد الوجهين حكاه ابن نعيم وغيره . وعلى الخف المخرق ما دام إسمه باقياً ، والمشي فيه ممكناً ، وهو قديم قول الشافعى انتهى<sup>(١)</sup> .

وينحصر المسح بالطهارة الصغرى دون الكبرى ؛ حديث صفوان ، رواه ابن ماجه<sup>(٢)</sup> ، وفيه إلا من جنابة لكن غائط وبول ونوم ، إلا الجبيرة فإنه يمسح عليها في الكبرى أيضاً إلا أن يخلها ؛ حديث صاحب الشحنة<sup>(٣)</sup> .

## فصل

ويمسح المقيم يوماً وليلة ، والمسافر ثلاثة أيام بلياليهن ؛ حديث علي رواه مسلم<sup>(٤)</sup> .

قال الشيخ تقى الدين : ولا تتوقف مدة المسح في حال المسافر الذي شق اشتغاله بالتلع واللبس كالبريد المجهز في مصلحة المسلمين ، وعليه قصة عقبة بن عامر ، وهو نص مالك وغيره من لا يرى التوقيت انتهى<sup>(٥)</sup> .

وابتداء مدة المسح بعد اللبس إلى مثله لقوله : يمسح المسافر ثلاثة أيام الحديث . يعني يستبيح المسح ، وإنما يستبيحه من حين الحديث ، وعنه :

(١) الاختيارات : ١٣ .

(٢) نيل الأوطار ج ١ / ٢٠١ .

(٣) مختصر شرح وتهذيب سنن أبي داود ج ١ / ٢٠٨ .

(٤) شرح النووي على صحيح مسلم ج ٣ - ١٧٥ .

(٥) الاختيارات : ١٥ .

من المسح بعده ؛ لأن النبي صل الله عليه وسلم أمرنا بالمسح ثلاثة أيام ، فاقتضى أن يكون الثلاثة كلها ممسح فيها .

ومن مسح ثم انقضت المدة وخلع قبلها بطلت طهارته ، وعنه بجزيء مسح رأسه ، وغسل قدميه .

قال في الاختبارات : ولو غسل الرجلين في الخفين بعد أن لبسهما محدثاً جاز المسح ، وهو مذهب أبي حنيفة ، وقول مخرج في مذهب أحمد (١) .

ومن مسح مسافراً ، ثم أقام أتم مسح مقيم ، وعنه مسح مسافر ، واختار هذه الرواية أبو بكر عبد الغزير . وقال : رجع أحمد رحمه الله عن القول الأول إلى هذا .

ويجوز المسح على العمامة إذا كانت محنكة ، وذات ذؤابة سائرة بجميع الرأس إلا ما جرت العادة بكشفه عفى عنه للخرج .

### فصل

ويشترط في المسح على جميع ذلك : أن يلبسه على طهارة كاملة ؛  
ل الحديث المغيرة : وفيه فقال دعهما ، فإني أدخلتهما ظاهرتين ومسح عليهما ،  
متفرق عليه (٢) .

ويلبس بعد كمال الطهارة . وعنه لا يشترط كمالها ، اختاره الشيخ  
نقي الدين . وصاحب الفائق .

ويجوز المسح على الجبيرة ؛ ل الحديث صاحب الشيشة ، رواه أبو داود (٣) .

(١) الاختبارات : ١٥

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم ج ٣ - ١٧٠ .

(٣) مختصر شرح وتهذيب سنن أبي داود ج ١ / ٢٠٨ .

وفي اشتراط تقدم الطهارة لها روایتان . قال في الاختبارات : وإذا حل الخبرة فهل تنقض طهارته كائف على من يقول به ، أو لا تنقض كحول الرأس ، والذي ينبغي ألا تنقض بناءً على أنها طهارة أصل لوجوبها في الطهارتين ، وعلم توقيتها ، وأن الخبرة بمنزلة باقى السترة ؛ لأن الفرض استتر بما يمنع وصول الماء إليه فانتقل الفرض إلى الحامل في الطهارتين .

قال في الشرح : ولا مدخل لحائل في الطهارة الكبرى إلا في الخبرة ؛  
ل الحديث صفوان (١) فأما الخبرة فيجوز ؛ ل الحديث صاحب الشجنة .

ويشترط : أن لا يتجاوز بالشد موضع الحاجة ، ويensus عليها إلى أن يخلها ، والمرأة كالرجل في جميع ذلك ؛ لأنه ثبت ، وما ثبت رخصة إسْتُوِيَّ فيه الرجل ، والمرأة كسائر الرخص .

ويensus أكثر ظاهر مقدم الخف ، ويحسن أن يensus باصابع يده من أصابعه إلى ساقه . يensus بيده اليمنى رجله اليمنى ، ورجله اليسرى بيده اليسرى ، وكيف مسع أحزنه .. ويذكره غسله وتكرار مسعه ...

## باب نقض الوضوء

وهي ثانية : الخارج من السبيلين قليلاً كان أو كثيراً بغير خلاف ؛  
لقوله سبحانه : أو جاء أحد منكم من الغائط (٢) .

إلا الدائم كالمسلس والاستحاضة فلا ينقض للضرورة .

قال الشيخ تقي الدين : « الأحداث الالزمة كدم الاستحاضة وسلس البول لا تنقض الوضوء ما لم يوجد المعتاد ، وهو مذهب مالك .

(١) نيل الأوطار ج ١ / ٢٠١ .

(٢) سورة المائدة : آية ٦ .

واليم ، والقيح وغيرهما من النجاسات الخارجة من غير المخرج المعتمد  
لا تنقض ولو كثرت ، وهو مذهب مالك والشافعي انتهى<sup>(١)</sup> .

الثاني : خروج سائر النجاسات من سائر البدن ، وهي نوعان : غالط  
وبول فينقض قليله وكثيره للدخوله في عموم النص .

الثالث دم وقيح فينقض كثيره ؛ حديث فاطمة وفيه : إنه دم عرق  
فوريسيء لكل صلاة ، رواه الترمذى<sup>(٢)</sup> .  
ولا ينقض يسره ؛ لقول ابن عباس في الدم : إذا كان فاحشاً فعليه  
الإعادة .

الثالث : زوال العقل : وهو نوعان : أحدهما النوم فلا يخلو من  
أربعة أحوال :

أحدهما : أن يكون مضطجعاً أو متكتماً ، أو معتمداً على شيء فينقض  
قليله وكثيره ؛ للخبر وفيه : إلا من غالط وبول ونوم<sup>(٣)</sup> ...

الثاني : أن يكون جالساً غير معتمد على شيء فلا ينقض قليله ؛ حديث  
أنس وفيه : كانوا يتظرون العشاء فينامون قعوداً ثم يصلون ، ولا يتوضؤون  
روااه مسلم<sup>(٤)</sup> .

الثالث : القائم : وفيه روایتان : أولاهما إلحاقه بحالة الجلوس ؛ لأنه  
في معناه .

الرابع : الراكع والمساجد : فيه روایتان أولاهما أنه كالمضطجع .

(١) الاختيارات : ١٥ .

(٢) مختصر شرح وتهذيب سنن أبي داود ج ١ / ١٨٧ .

(٣) نيل الأوطار ج ١ / ٢١٠ .

(٤) نيل الأوطار ج ١ / ٢١٢ .

النوع الثاني : زوال العقل بجنون أو إغماء ، أو سكر ، فينقض مجال » .

الثالث : من نواقض الوضوء : مس الذكر فيه ثلاثة روايات : أحدهما لا ينقض ؛ حديث قيس وفيه : وهل هو إلا بضعة منك<sup>(١)</sup> .

الثانية : ينقض ؛ حديث بسرة بنت صفوان ، وفيه : من مس ذكره فاليتوضاً<sup>(٢)</sup> .

قال أحمد رضي الله عنه : حديث صحيح .

الثالثة : ينقض إن قصد منه ، وقال الشيخ تقي الدين : – ويستحب الوضوء عقب الذنب<sup>٣</sup> : ومن مس الذكر ، وما أخيراً إلى استجواب الوضوء من مس النساء ، أو الأمراء ، إذا كان لشهوة<sup>(٤)</sup> .

الخامس : أن تخس بشرته بشرة أنثى ، وفيه ثلاثة روايات : أحدهما ينقض بكل حال : لقوله : أو لامست النساء فلم تجدوا ماء<sup>(٥)</sup> .

والثانية : لا ينقض بكل حال ؛ لتعطيله صلى الله عليه وسلم عائشة ولم يتعرض<sup>(٦)</sup> ، رواه أبو داود<sup>(٧)</sup> .

الثالثة : ينقض إذا كان لشهوة وهي ظاهر المذهب ، قال الشيخ تقي الدين : وإذا مسَّ المرأة من غير شهوة فهذا مما علم بالضرورة أن الشارع لم يوجب الوضوء منه ، ولا يستحب الوضوء منه<sup>(٨)</sup> .

(١) نيل الأوطار ج ١ / ٢١٨ .

(٢) نيل الأوطار ج ١ / ٢١٧ ذكره بلفظ : من مس ذكره فلا يصلح حتى يتوضأ .

(٣) الاختيارات : ١٦ .

(٤) سورة المائدة آية : ٦ .

(٥) نيل الأوطار ج ١ / ٢١٥ .

(٦) الاختيارات : ١٦ .

السادس : أكل لحوم الجزور ، أي الإبل سواء كان بنياً ، أو مطبوخاً ،  
ل الحديث جابر ، رواه مسلم .

قال أحمد : فيه حديثان صحيحان ، حديث البراء (١) ، وحديث  
جابر بن سمرة (٢) . قال في الاختيارات : ويستحب الوضوء من أكل  
لحم الإبل (٣) .

السابع : الردة ، أعاذنا الله منها ، وهي : أن ينطق بكلمة الكفر ،  
أو يعتقدها ، أو يشك شكاً يخرجه من الإسلام : فيتقضى وضوؤه ؛ لقوله  
تعالى : « لئن أشركت ليحبطن عملك » (٤) ولأن الطهارة عمل ،  
والردة حدث .

قال الشيخ تقي الدين : خطير لي أن الردة تنقض الوضوء ؛ لأن النية من  
شرائط الطهارة على أصلنا ، والكافر ليس من أهلها ، فلا استصحاب في  
حقه فتبطل الطهارة وهو مذهب أحمد (٥) .

الثامن : ما أوجب غسلاً ، أو أوجب وضوء إلا الموت فيجب الغسل  
دون الوضوء .

## فصل

ولا نقض بغير ما مرّ كالقذف ، والكذب ، والغيبة ونحوها ، كالقهقةة .  
ومن تيقن الطهارة وشك في الحدث ، أو بالعكس بني على اليقين ، سواء

(١) نيل الأوطار ج ١ / ٢٢٢ .

(٢) نيل الأوطار ج ١ / ٢٢٠ .

(٣) الاختيارات : ١٦ .

(٤) سورة الزمر آية : ٦٥ .

(٥) الاختيارات : ١٦ .

كان في الصلاة أو خارجها ، إستوى عنده الأمران ، أو غلب على فنه أحدهما ؛ لقوله صل الله عليه وسلم : لا ينصرف حتى يسمع صوتنا ، أو يجد رحماً متفق عليه<sup>(١)</sup> ...

فإن تيقنهما وجهل السابق منها فهو بقصد حاله قبلهما إن علمها .

قال في الاختيارات : ويحرم على المحدث مس المصحف ، والصلاحة والطواف .

ويجب�احترام القرآن حيث كتب ، وتحرم كتابته حيث بيان ، أو الجلوس عليه إجماعاً ، والناس إذا اعتادوا القيام وإن لم يقم لأحدهم أفضى إلى مفسدة ، فالقيام دفعاً لها خير من تركه .

وبيني للإنسان أن يسعى في سنته صل الله عليه وسلم ، وأصحابه ، وعادتهم ، واتباع هديهم والقيام لكتاب الله أولى انتهي<sup>(٢)</sup> .

## باب العثيمين

وموجباته ستة :

أحدها : خروج النبي من خبرجه دفقة بللة من الرجل والمرأة ؛ الحديث أم سليم : هل على المرأة من غسل إن هي احتلمت ، الحديث متفق عليه<sup>(٣)</sup> ولا بد وأنهما من غير نائم<sup>(٤)</sup> ؛ الحديث علي يرفعه : إذا فضحت الماء فاغسل وإن لم تكن فاضحاً فلا تغسل ، رواه أحمد<sup>(٥)</sup> . وإن أفاق نائم

(١) فتح الباري ج ١ / ٢٢٧ . طبعة السلفية .

(٢) الاختيارات : ١٧ .

(٣) فتح الباري ج ١ / ٣٨٨ .

(٤) لأن النائم يكفي في حقه بوجود أثر النبي من غير شرط الدفق والله .

(٥) نيل الأوطار ج ١ / ٢٣٩ إلا أنه بلفظ حذفت بدل فضحت .

أو نحوه يعنى بلوغه فوجد بلا فان تحقق أنه مني اغتسل له ، قال في الاختيارات : وإذا وجب الغسل بانتقال المني فالقياس وجوبه بانتقال الحيض . انتهى<sup>(١)</sup> .

الثاني : إلقاء الختانين : وهو تغيب الحشة في الفرج ، وإن عرا من الإنزال ، الحديث : إذا جلس بين شعبها الأربع ، ومس الختان الختان فقد وجب الغسل رواه مسلم<sup>(٢)</sup> .

الثالث : اسلام الكافر أصلياً كان أو مرتدًا ؛ الحديث قيس بن عاصم رواه أحمد والترمذى<sup>(٣)</sup> .

الرابع : موت غير شهيد في معركة .  
الخامس : حيف .

السادس : النفاس . ولا إختلاف في وجوب الغسل منهما قاله في المنفي<sup>(٤)</sup> قال الشيخ تقى الدين : ويجب غسل الجحمة على من به عرق يتأذى به الناس<sup>(٥)</sup> .

## فصل

ومن لزمه الغسل حرم عليه الصلاة ، والطواف ، ومس المصحف ، وقراءة القرآن ، آية فصاعداً . قال في الاختيارات : ويكره الذكر للجنب وللحائض . ويعبر المسجد ؛ لقوله تعالى : « ولا جنباً إلا عابري سبيل »<sup>(٦)</sup> .

(١) الاختيارات : ١٧ .

(٢) شرح الترمذى على صحيح مسلم : ٤ / ٤١ .

(٣) نيل الأوطار بـ ١ / ١٤٥ .

(٤) المنفي والشرح : مجلد ١ / ٢١٢ .

(٥) الاختيارات : ١٧ .

(٦) سورة النساء آية : ٤٣ .

ولا يجوز أن يلبت فيه بغير وضوء ، فإن توهماً جاز له الالبت فيه .

وقال في الاختيارات : وظاهر كلام أحمد وجوب الوضوء للجنب إذا أراد النوم . وظاهر كلام أبي العباس : يعيده إذا أحدث ليبيت على طهارة ، وظاهر كلام أصحابنا : لا يعيده إلاته (١) .

ومن غسل ميتاً سن له الوضوء ؛ لأمر أبي هريرة رضي الله عنه بذلك ، رواه أحمد وغيره (٢) .

### فصل

وصفة الفسل الكامل أن ينوي ثم يسمى ، ويغسل يديه ثلاثاً ، ويغسل مالوته ، ويتوضاً ويتحمّل الماء على رأسه ثلاثاً يرويه ويعلم بدنـه غسلاً ثلاثاً ، ويبدلـكـه ، ويـتـيـامـنـ ، ويـغـسلـ قـدـمـيهـ مـكـانـاًـ آـخـرـ ؛ـ حـدـيـثـ مـيمـونـةـ وـعـائـشـةـ ،ـ مـتـقـعـ عـلـيـهـماـ (٣)ـ .

فاما صفة الإجزاء : فهو أن ينوي ويعلم بدنـه بالـفـسـلـ ،ـ ويـتـمـضـمضـ ،ـ ويـسـتشـقـ ؛ـ لأنـ ذـلـكـ هوـ المـأـورـ بـهـ فـيـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ :ـ «ـ وـإـنـ كـنـتـ جـبـاـ فـاطـهـرـوـاـ»ـ (٤)ـ .

وتـسـنـ التـسـمـيـةـ ،ـ وـأـنـ يـدـلـكـ بـدـنـهـ بـيـدـيـهـ لـيـصـلـ المـاءـ إـلـىـ جـمـيعـ بـدـنـهـ ،ـ وـلـاـ يـجـبـ نـقـضـ الشـعـرـ لـكـنـ يـجـبـ غـسـلـهـ ،ـ وـتـرـوـيـةـ أـصـوـلـهـ ،ـ وـيـتـوـضـعـ بـعـدـ ،ـ وـيـغـسلـ بـصـاعـ ،ـ فـإـنـ أـسـبـعـ بـأـقـلـ جـازـ .ـ

(١) الاختيارات : ١٧ .

(٢) نيل الأوطار ج ١ / ٢٥٨ ، ٢٥٩ .

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم ج ١ / ٢٢١ .

(٤) سورة المائدة ، آية : ٦ .

وإذا نوى بفسله الطهارتين أو الحدث أو طلق أو الصلاة ، ونحوهما  
ما يحتاج لوضوء وغسل أجزأ عنهما .  
وعنه لا يجزيء الفسل عن الوضوء .  
وقال في الاختيارات : وإذا نوى الجنب الحذفين ، أو الأكبر وأطلق ،  
أو الصلاة ، ونحوها ، ارتفع قاله : الأرجي (١) .  
وإذا تيمم للحذفين ، ولنجاسة على بدنك أجزأ عنهما لما سبق .  
وإن نوى بعضها فليس له إلا ما نوى ؛ الحديث إنما الأعمال بالنيات (٢) .  
ويسن بتجنب غسل فرجه ، والوضوء لأكل ، ومعاودة وطء ؛  
 الحديث : إذا أتي أحدكم أهله ثم أراد أن يعاود فالبيوضاً بينهما وضوء ،  
رواه مسلم (٣) ، وزاد الحكم : فإنه أنشط للعود .  
ولرجل دخول الحمام بسترة مع الأمان من الوقوع في حرم ، وبحرم  
على المرأة بلا عنبر .

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

وهو من خصائص هذه الأمة ، لم يجعله الله طهوراً لغيرها ، وهو أيضاً  
بدل طهارة الماء لكل ما يفعل بها عند العجز عنه .  
وله شروط أربعة : أحدها : العجز عن استعمال الماء إما لعدمه لقوله  
تعالى : « فلِمْ تَجْلُوا مَا تَفِيمُوا صَعِيداً طَيِّباً » (٤) .

(١) لم يوجد هذا النقل في الاختيارات ، وإنما وجدت بعض صوره في الإنصاف  
مجلد ١ / ٢٦٠ .

(٢) صحيح البخاري ج ١ / ١ .

(٣) شرح النووي على صحيح سالم ج ٢ / ٢١٧ .

(٤) سورة المائدة ، آية : ٦ وإليه آية : ٤٣ .

أو خوف الفرر من إستعماله لمرض أو برد شديد ، وجرح ، لقوله مسحاته :  
« وإن كنتم مرضى » (١) الآية . ول الحديث عمرو بن العاص ، رواه أبو داود .

أو خوف العطش على نفسه ، حكاه ابن المنذر إجماعاً ، أو تذر  
إلا بشمن كثير يزيد على ثمن المثل .

وإن أمكنه استعماله في بعض بدنـه لزمه استعمالـه ، و يتمم للباقي ؛  
ل الحديث أبي هريرة وفيه : وإذا أمرتكم بأمر فأنـتوـا منه ما استطـعـتم « (٢) » .

الثاني : دخول الوقت ، وقال الشيخ تقى الدين : التيمم يرفع الحدث ،  
وهو مذهب أبي حنيفة وهو رواية عن أـحمد . وقال في الفتـاوـى المصرـية :  
الـتـيمـمـ لـوقـتـ كـلـ صـلـاـةـ حـتـىـ يـدـخـلـ وـقـتـ الـأـخـرـىـ أـعـدـلـ الـأـقوـالـ (٣) .

الثالث : النية ؛ الحديث عمر (٤) ، فإن تـيمـ لـفـريـضـةـ فـلـهـ فعلـهاـ ،  
وـفـعـلـ ماـ شـاءـ مـنـ الـفـرـائـصـ وـالـنـوـافـلـ حـتـىـ يـخـرـجـ وـقـتـهاـ ؛ لأنـهاـ طـهـارـةـ أـبـاحـتـ  
فـرـضاـ فأـبـاحـتـ سـائـرـ ماـ ذـكـرـناـ ، شـبـهـ الـوضـوءـ .

الرابع : التراب : فلا يتـيمـ إـلاـ بـتـرابـ لـهـ غـبـارـ ، لـقولـهـ تعالى :  
« قـتـيمـمـواـ صـعـيدـاـ طـيـباـ » .

قال ابن عباس : الصعيد تراب الحـرـثـ ، والـطـيـبـ الـطـاهـرـ . وـقـولـهـ :  
فـامـسـحـواـ بـجـوـهـكـمـ وـأـيـدـيـكـمـ مـنـهـ ، وـمـنـ لـتـبـعـيـضـ .

(١) سورة المائدة آية : ٦ والنساء آية : ٤٣ .

(٢) شـرـحـ النـوـويـ عـلـ صـبـحـ سـلـمـ جـ ١٥ / ١٠٩ . وـلـفـظـهـ وـمـاـ أـمـرـتـكـمـ بـهـ فـاقـلـواـ مـاـ اـسـتـطـعـمـ .

(٣) الـاخـيـاراتـ : ٢٢ .

(٤) يـرـيدـ حـدـيـثـ « إـنـماـ الـأـعـمـالـ بـالـنـيـاتـ » .

وقال في الاختيارات : ويجوز للطهارة بالتراب من أجزاء الأرض  
إذا لم يجد تراباً . وهو رواية عن أحمد (١) .

ويبطل التيمم بما تبطل به الطهارة بالماء . وبالقدرة على استعمال الماء ؟  
ل الحديث أبي ذر وفيه : التراب كافيك ما لم تجده الماء ، الحديث أخرجه  
الترمذى (٢) .

### فصل

وصفة التيمم : أن يضرب بيده على الصعيد الطيب فيمسح بها وجهه ؛  
ل الحديث عمار ، متفق عليه (٣) . وإن تيمم بأكثر من ضربه أو مسح أو أكثر  
جاز ؛ ل الحديث ابن الصمة .

وقال في الاختيارات : الجريح إذا كان محدثاً حدثاً أصغر فلا يلزمه  
مراقبة الترتيب وهو الصحيح من مذهب أحمد وغيره فصح أن يتيمم بعد  
كمال الوضوء ، بل هذا هو السنة ، والفصل بين أبعاض الوضوء بتيمم بدعة .  
ولا يستحب نقل التراب معه للتيمم ، وقاله طائفة من العلماء خلافاً لما نقل  
عن أحمد (٤) .

وزاداً كان على وضوء وهو حاقن ، فإنه يحدث ثم يتيمم ؛ إذ الصلاة  
وهو غير حاقن أفضل من الصلاة بالوضوء وهو حاقن . انتهى .

ولا يكره لعدم الماء وطء زوجته . قال في الإنصال : واختاره الشيخ

(١) الاختيارات : ٢٠ .

(٢) نيل الأوطار ص ٢٨٩ .

(٣) فتح الباري ج ١ / ٣٥٦ .

(٤) الاختيارات : ٢١ .

لقي الدين ، وقال أيضاً في الاختبارات : ومن أتيح له التيمم فله أن يصلى به أول الوقت ولو علم وجود الماء آخر الوقت . وقال : قاله غير واحد من العلماء ، ومسح الجرح بالماء أولى من مسح الجبيرة إن خاف غسله ، وهو خير من التيمم ، ونقله الميموني عن أحمد . انتهى<sup>(١)</sup> .

### بِابُ إِذَا لَمْ يَرَهُ الْجَنَّاحُ كَمْ

يجزيء في غسل التجassات كلها إذا كانت على الأرض ، وما اتصل بها من الحيطان غسلة واحدة تذهب بعین التجاسة ، ويذهب لونها ، ورخها ؟  
 الحديث : صبوا على بول الأعرابي ذنوباً من ماء متفق عليه<sup>(٢)</sup> وبجزيء في نجاسة كلب وختزير سبعاً إحداهن بالتراب ؛ الحديث : إذا ولع الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبعاً إحداهن بالتراب ، رواه مسلم<sup>(٣)</sup> .

ويجزيء في سائر التجassات غيرها ثلاثة منقية ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم إنما يجزيء أحدكم إذا ذهب إلى الغائط ثلاثة أحجار منقية<sup>(٤)</sup> وعنده سبع مرات قياساً على نجاسة الكلب . وعنده : مرة قياساً على نجاسة الأرض .  
وقال في الاختبارات : وبكفي غلبة الظن في إزالة نجاسة المדי وغيره ، وهو قول في مذهب أحمد . ورواية عنه في المدي<sup>(٥)</sup> .

(١) الاختبارات : ٢٠ .

(٢) فتح الباري ج ١ / ٣٢٣ إلا أنه بلفظ : أمر النبي صلى الله عليه وسلم يذنوب ما فامر يرق عليه . وفي لفظ آخر دعوه وأمر يقوا عليه سجلاً من ماء .

(٣) في النموي على صحيح سلم ج ٣ / ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ .

(٤) عن أبي داود بلفظ : عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إذا ذهب أحدكم إلى الغائط فلينذهب منه ثلاثة أحجار يستطيع بين ، فإنها تجزيء عنه ج ١ / ٢٨ .

(٥) الاختبارات : ٢٥ .

وإذا تتجسس ما يضره الفسل كثيارات الحرير ، والورق ، وغير ذلك :  
أجزأ مسحه في قول أكثر العلماء .

وأصله الخلاف : في إزالة النجاسة بغير الماء . وتطهر الأجسام الصقلية كالسيف والمرآة ونحوهما بالمسح ، وهو مذهب مالك وأبي حنيفة .. ويطهر التعل بالدلك في الأرض إذا أصابته نجاسة ، وهو رواية عن أحمد .

وذيل المرأة يظهر بعروره على ظاهر يزيل النجاسة ، وتطهر الأرض المتتجسة بالشمس والريح ، وهو مذهب أبي حنيفة ، لكن عند أبي حنيفة : يصلى عليها ولا يتيم بها ، والصحيح : أنه يصلى عليها ، ويتم بهما ؛ لأنَّه قد ثبت في الحديث الصحيح عن عمران : أن الكلاب كانت تقبل وتذبر تبول في مسجد النبي صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (١) ، ولم يكونوا يرشون شيئاً من ذلك . ومن المعلوم أن النجاسة لو كانت باقية لوجب غسل ذلك .

ويجوز الصلاة عليها والتيم منها ولو لم تغسل ، ولا يجب غسل الثوب من المدة (٢) والقبح والصديق ولم يقم دليل على نجاسته . وحکى أبو البركات عن بعض أهل العلم طهارته .

والأقوى في المذى أنه يجزيء فيه النضح وهو إحدى الروايتين .

ويجوز الانتفاع بالنجاسات ، وسواء في ذلك شحم الميَّة وغيرها (٣)  
وهو قول الشافعى وأوْمَأَ إِلَيْهِ أَحْمَدَ في رواية حَنْبَلَةَ بْنَ ابْنِ مُنْتَصِرٍ ، ويعنى عن سير النجاسة حتى بعر فَأَرِي ونحوه في الأطعمة ، وهو قول في مذهب أحمد .

(١) مختصر شرح وتهذيب ابن أبي داود ج ١ / ٢٢٦ .

(٢) نوع من أنواع القبح لا يغالطه دم / حاشية المنقري ١ / ١٠٢ .

(٣) لعله أراد غير الأكل وغير الاستباح في المسجد من شحم الميَّة كما قيده العلماء في غير هذا الموضع .

ولو تحقق نجاسة طين الشوارع عفى عن يسراه لمشقة التحرز منه ،  
ذكره بعض أصحابنا .

وما تطايير من غبار السرجين النجسة ونحوه ولم يتمكن من الاحتراز  
منه عفى عنه . اه والله أعلم .

### باب الحائض

وهو شرعاً دم طبيعة وجبلة يخرج من قعر الرحم في أوقات معلومة  
خلقه الله لغذاء الولد وتربيته .

ويمنع عشرة أشياء :

١ - وجوب الصلاة .

٢ - فعل الصيام ؛ ولا يسقط وجوهه <sup>(١)</sup> ؛ حديث عائشة : كنا  
نجيßen على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فنؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر  
بقضاء الصلاة - متفق عليه <sup>(٢)</sup> .

٣ - الطواف بالبيت .

٤ - قراءة القرآن ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : لا تقرأ الحائض  
ولا الجنب شيئاً من القرآن رواه أبو داود <sup>(٣)</sup> . وقال في الاختيارات :  
ويجوز للحائض الطواف بالبيت عند الضرورة . ويجوز لها أيضاً قراءة القرآن  
بخلاف الجنب وهو مذهب مالك . وحكي رواية عن أحمد <sup>(٤)</sup> .

(١) يعني الصيام دون الصلاة .

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم ج ٤ / ٢٨ إلا أنه بلفظ : كان يصيّبنا ذلك  
فنؤمر بقضاء ... الحديث . وفي أبي داود : كنا نجيßen عند رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فلا نقضي ولا نؤمر بالقضاء ج ١ / ١٧٢ .

(٣) نيل الأوطار ج ١ / ٢٤٧ . (٤) الاختيارات : ... ٢٧

٥ - ومس المصحف ؛ لقوله تعالى : « لا يمسه إلا المطهرون » (١) .

٦ - اللبس في المسجد ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : لا تدخل المسجد الحائض ، ولا الجنب ، رواه أبو داود (٢) .

٧ - الوطء . قال في الاختيارات : ويحرم الوطء في الفرج ، فإن فعل فعليه كفارة دينار . وإن تكرر من الزوج الوطء في الفرج فرق بينهما ، كما إذا وطأ في الدبر ، ولم يتزجر في الفرج ؛ لقوله تعالى : « فاعترلوا النساء في المحيض » (٣) .

٨ - وسنة الطلاق ؛ لحديث ابن عمر (٤) .

٩ - والاعتداد بالأشهر ؛ لقوله تعالى : « والمطلقات يتربعن بأنفسهن ثلاثة قروء » (٥) .

#### [ ١٠ - فعل الصلاة (٦) ]

ويوجب الغسل ، ويشتت به البلوغ ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار » (٧) فإذا انقطع الدم أبيح فعل الصوم

(١) سورة الواقعة آية : ٧٨ .

(٢) مختصر شرح وتهذيب سنن أبي داود « إلا أنه بلفظ : فإني لا أحل المسجد للحائض ولا جنب .

(٣) سورة البقرة آية : ٢٢٦ .

(٤) يزيد الحديث الذي نصه في البخاري : إن عبد الله بن عمر أخبره أنه طلق امرأة وهي حائض فذكر عمر ذلك لرسول الله فتحفيظ رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال : ليراجعاها حتى تطهر .. الحديث في فتح الباري ج ١ / ٦٥٣ .

(٥) البقرة : ٢٢٧ .

(٦) لم ترد هذه الزريادة في الأصل المخطوط ، وقد ذكرت في المبدع ج ١ / ٢٥٩ .

(٧) نيل الأوطار ج ١ / ٦٩ . وسن الترمذى ج ٢ / ٢١٥ .

والطلاق ، ولا يباح سائرها حتى تفتسل . فإذا كان كذلك فقد دعت الحاجة إلى معرفته ، ويجوز الاستمتاع من المايلض بما دون الفرج ؛ الحديث عائشة : كان يأمرني فأتنزّر فيبشرني وأنا حائض ، متყق عليه (١)

## فصل

وأقل الحيض يوم وليلة ، وأكثره خمسة عشر . وأقل الظهر بين الحيضتين ثلاثة عشر يوماً ؛ الحديث على أنه سئل عن امرأة أدعت إنقضاء عدتها في شهر ، فقال لشريح قل فيها فقال : إن جاءت بيطانة من أهلها يشهدون أنها حاضت في شهر ثلاث مرات ، الحديث (٢) .

وليس لأكثره حد (٣) وعنده أكثره خمسة عشر يوماً ؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم : تمكث إحداكن شطر عمرها لا تصلي (٤) .

وأقل سن تحيض فيه المرأة تسع سنين ؛ لقول عائشة : إذا بلغت الخارية تسع سنين فهي امرأة .

وأكثره ستون ، وعنده أكثره خمسون سنة . وقال الشيخ تقي الدين :

---

(١) فتح الباري ج ١ / ٤٠٣ .

(٢) ذكره في المبدع ج ١ / ٢٧١ وساق ابن حجر في الفتح بعض ألفاظه ج ٤٢٤ / ١ .

(٣) أي الظهر .

(٤) قال في المبدع عند سياقه لهذا النقطة ما نصه وذكر ابن المنجاشي أنه رواه البخاري وهو خطأ . قال البيهقي لم أجده في شيء من كتب الحديث . وقال ابن منهـه : لا يثبت بوجه من الوجوه عن النبي صلـى الله علـيه وسلم . وفي حاشيته : وقال ابن الجوزي في التحقيق : هذا لفظ يذكره أصحابنا ولا أعرفه المبدع ج ١ / ٢٧٠ .

لا حد لأقل الحيض ولا لأكثره ، ولا لظهور بين حيضتين ، بل ما تستقر  
عادة للمرأة فهو حيض . انتهى<sup>(١)</sup>

وال المستبرأة إذا رأت الدم لوقت تخيس مثله جلست ، فإذا انقطع في أقل  
من يوم وليلة فليس بحيف ، وإن جاوز ذلك فلم يعبر أكثر الحيض فهو  
حيف فتجلس كاليلوم والليلة عنه إذا زاد على يوم وليلة روایات أربع :  
إحداهن هذه المذكورة .

والثانية : تغسل عقب اليوم والليلة وتصلي ، ثم تفعل ذلك في الشهر الثاني  
والثالث ، فإن كان في الأشهر كلها مرة واحدة إنقلت إليه وأعادت  
ما صامت .

والثالثة : تجلس ستاً أو سبعاً ، لأنه غالب حيف النساء .  
والرابعة : تجلس عادة نسماها ، واختار الشيخ تقى الدين أن المبدأة  
تجلس في الثاني ولا تعيد . انتهى<sup>(٢)</sup> .  
ولا تليفت لما خرج عن العادة حتى يتكرر ثلاثة . وعند الشيخ نصر الله :  
من غير تكرار قاله في الإنصال<sup>(٣)</sup> .

### فصل

وإن عبر أكثر الحيض فالزائد استحاضة ، وعليها أن تغسل عند آخر  
الحيض ، والمستحاضة في حكم الطاهرات في وجوب العبادات ، وفعليها .  
إذا أرادت الصلاة فلتغسل فرجها ، وما أصابها من الدم حتى إذا استأنفت  
عصبت فرجها ، واستوثقت بالنداء وصلت .

(١) الاختيارات : ٢٨ .

(٢) أنظر الإنصال : مجلد ١ / ٣٦١ .

(٣) الإنصال ج ١ / ٣٧١ .

ومن به سلس البول في معنى المستحاضنة . ولا فرق بينهما .

فإذا استمر بها الدم في الشهر الآخر فإن كانت معتادة فمحضها أيام عادتها ، لقوله صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت أبي حبيش : دعي الصلوة الأيام التي كنت تحيضين ثم اغسلي وصلي ، متყق عليه (١) .

وإن لم تكن معتادة وها تمييز عملت به ؛ الحديث فاطمة وفيه : فإذا أقبلت الحيضنة فدع الصلاة وإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم وصلي ، متყق عليه (٢) .

وإن كانت مبتدأة ، أو ناسية لعادتها ، ولا تمييز لها فمحضتها من كل شهر ستة أيام أو سبعة ، وعنه تجلس عادة نسائها . وعنه أله . وعنه أكثره . وقال في الاخبارات : والمستحاضنة ترد إلى عادتها ، ثم إلى تمييزها ، ثم إلى عادة النساء كما جاءت في كل واحدة سنة .

وقد أخذ الإمام أحمد بهذه السنن الثلاث فقال : الحيض يدور على ثلاثة أحاديث وذكرها (٣) .

**والصفرة والكلورة في زمن العادة حيض ، وبعد الظهر لا يلتحى إليهما ،**

(١) أنظر فتح الباري ج ١ / ٤٠٩ وشرح النووي على مسلم ج ٤ / ١٦ .

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم ج ٤ / ١٧ .

(٣) يزيد بها الحديث فاطمة بنت أبي حبيش وقد سبق ذكره . وحديث أم حبيبة وفيه : أنها شكت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لها : امكني قدر ما كانت تحيضك حيسنك ثم أختلي فكانت تتنسل عند كل صلاة . شرح النووي على مسلم ج ٤ / ٢٢ ، ٢٣ .  
وحدثت حسنة وفيه : عن زينب بنت جحش أنها قالت للنبي صلى الله عليه وسلم : إنها مستحاضنة فقال : تجلس أيام أقرانها ثم تتنسل وتؤخر الظهر وتتجمل العصر وتتنسل وتصلى ، تؤخر المغرب وتتجمل العشاء وتتنسل وتصليهما جميعاً وتتنسل للغير / أنظر نيل الأوطار ٢٦٢ كذا سن النساي .

قاله أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ : لِقَوْلِ أُمِّ عَطِيَّةَ : كَنَا لَا نَعْدُ الصَّفَرَةَ وَالْكَدْرَةَ بَعْدَ  
الْحِيْضَ شَيْئاً» (١).

وَمِنْ رَأَتِ يَوْمًا دَمًا وَيَوْمًا نَقَاءً : فَالْدَمُ حِيْضٌ ، وَالنَّقَاءُ طَهْرٌ ، مَا لَمْ يَعْبُرْ  
مَجْمُوعُهُمَا أَكْثَرُهُ فَإِنْ عَبَرَ أَكْثَرُهُ فَهُوَ إِسْتَحْاضَةٌ .

وَالْحَامِلُ لَا تَحِيْضُ ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَيَّارَاهُ أَوْ طَاسَ :  
لَا تَوْطِأُ حَامِلٌ حَتَّى تَنْصَعُ ، وَلَا حَائِلٌ حَتَّى تَسْتَبِرُ . إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَبْلَ وَلَادَتِهِ  
بِيَوْمَيْنِ ، أَوْ ثَلَاثَةَ فَنَفَاسٍ .

وَقَالَ فِي الْأَخْتِيَالَاتِ : وَالْحَامِلُ قَدْ تَحِيْضُ ، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ،  
وَحَكَى رَوَايَةُ أَحْمَدَ .

وَيَحْبُزُ التَّدَاوِي لِأَجْلِ وُجُودِ الْحِيْضَ إِلَّا فِي قَرْبِ رَمَضَانَ لِتَفَطِّرِهِ ،  
وَالْأَحْوَاطُ أَنَّ الْمَرْأَةَ لَا تَسْتَعْمِلُ دَوَاءً يَمْنَعُ نَفُوذَ الْحَمْلِ فِي مَجَارِيِ الْحَمْلِ  
إِنْتَهَى (٢) .

### بَابُ (النَّفَّاثَاتُ)

وَهُوَ الدَّمُ الْخَارِجُ بِسَبَبِ الْوِلَادَةِ ، وَحُكْمُهُ حُكْمُ الْحِيْضَ فِيمَا يَحْرُمُ  
وَيَحْبُزُ وَيَسْقُطُ بِهِ ، لِأَنَّهُ دَمُ حِيْضٍ مُجَمَّعٍ ، وَأَكْثَرُهُ أَرْبَاعُونَ يَوْمًا ؛ حَدِيثُ  
أُمِّ سَلَمَةَ وَفِيهِ : كَانَتِ النِّسَاءُ تَقْعُدُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ أَرْبَاعِينَ يَوْمًا ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدُ ، وَالترْمِذِيُّ (٣) . وَقَالَ : أَجْمَعُ أَهْلِ  
الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمِنْ بَعْدِهِمْ مِنَ الْتَّابِعِينَ : أَنَّ

(١) فتح الباري ج ١ / ٤٢٦ .

(٢) الْأَخْيَارَاتُ : ٣٠ ، وَعَبَارَتُهُ : دَوَاءٌ يَمْنَعُ تَفْرُقَ الْمَنِيِّ فِي مَجَارِيِ الْحَبْلِ .

(٣) أَبُو دَاوُدُ ج ١ / ١٩٥ ، ١٩٦ ، وَلَفْظُهُ : تَقْعُدُ بَعْدَ نَفَاسَهَا .

النساء تدع الصلاة أربعين يوماً إلا أن ترى الطهر قبل ذلك فتغسل وتصلى ،  
وليس لأقله حد : أي وقت .

فمن رأت الطهر فهي ظاهر تغسل وتصلى كالحيض .

وقال في الاختيارات : ولا حد لأقل النفاس ، ولا لأكثره ، ولو زاد  
على الأربعين وانقطع فهو نفاس ، لكن إن اتصل فهو دم فساد ، وحينئذٍ  
فأربعون منتهى الفالب (١) انتهى .

فإن عاد في مدة الأربعين فهو نفاس . وعنه أنه مشكوك فيه تصلي ،  
وتصوم وتقضى الصوم احتياطاً ؛ لأن الصوم واجب بيقين فلا يجوز تركه  
لعارض مشكوك فيه .

ويفارق الحيض المشكوك فيه ، وهو ما زاد على الست والسبعين في حق  
الناسبة ، فإنه يتكرر ، ويُسن قضاؤه . والنفاس بخلافه .

ويكره وطردها قبل الأربعين بعد الطهر .

قال أحمد : ما يعجبني ؟ حديث عثمان ابن أبي العاص (٢) . والله أعلم .  
انتهى كتاب الطهارة .

وصل الله على محمد وآلـه وصحبه وسلم .

---

(١) الاختيارات : ٣٠ .

(٢) وفيه : أن زوجته أتته قبل الأربعين فقال : لا تقربيني .

الرقم	الموضوع	الصفحة
-------	---------	--------

### ٣ - كتاب الطهارة

١	مقدمة الكتاب	٣
٢	كتاب الطهارة	٥
٣	باب أحكام المياه	٥
٤	فصل	٧
٥	باب الآنية	٨
٦	باب الاستنجاء	١١
٧	فصل في الاستنجاء والاستجمار	١٣
٨	باب السواك وسنن الوضوء	١٥
٩	فصل في سن الوضوء	١٧
١٠	باب فروض الوضوء وصفتها	١٨
١١	فصل في فروض الوضوء	١٨
١٢	فصل في سن الوضوء	٢٠
١٣	باب المسح على الخفين	٢٢

الرقم	الموضوع	الصفحة
٢٣	١٤ فصل في مدة المسح ...	
٢٤	١٥ فصل في شروط المسح ...	
٢٥	١٦ باب نواقض الوضوء ...	
٢٨	١٧ فصل ...	
٢٩	١٨ باب الغسل ...	
٣٠	١٩ فصل فيما يمنع منه من وجب عليه الغسل ...	
٣١	٢٠ فصل في صفة الغسل الكامل ...	
٣٢	٢١ باب التيمم ...	
٣٤	٢٢ فصل في صفة التيمم ...	
٣٥	٢٣ باب إزالة النجاسة الحكمة ...	
٣٧	٢٤ باب الحيض ...	
٣٩	٢٥ فصل في أقل الحيض ...	
٤٠	٢٦ فصل في الاستحاضة ...	
٤٢	٢٧ باب النفاس ...	